الثورة السبت 26 رجب 1434 هـ - 16 يونيو 2012م العـدد (17378)

ارتفاع عائدات الحكومة من الصادرات النفطية إلى ٥٣٦مليون دولار في ابريل ٢٠١٢م

■ ،،كتب/علي البشيري

بلغ إجمالي عائدات الحكومة من الصادرات النفطية خلال شهر ابريل ٢٠١٢م نحو٥٣٦,١٦ مليون دولار مقابل٢٥٥,٣٤ مليون دولار في شهر مارس وبزيادة تبلغ ٢٨٠,٨٢ مليون دولار .وأرجع البنك المركزي اليمني في تقريره الشهري ارتفاع العائدات إلى ارتفاع الكمية المصدرة إلى ٤,٤٨ مليون برميل في ابريل مقابل ٢ مليون برميل في مارس. وكانت الحكومة قد حققت زيادة في عائداتها من الصادرات النفطية خلال العام المنصرم ٢٠١١م بنحو ٨٠٠ مليون دولار.وارتفعت عائدات حصة الحكومة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير-ديسمبر٢٠١١م إلى ٣ مليارات و٥٠١ مليون دولار وذلك من مليارين و٦٥٢ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٠م .وأوضح التقرير أن الزيادة في عائدات الحكومة من قيمة حصتها من الصادرات النفطية يرجع إلى

ارتفاع متوسط سعر النفط خلال عام ٢٠١١م إلى ١١١ دولاراً مقارنة مع ٧٩,٨ دولار في ٢٠١٠م . ولفت إلى أن حصة الحكومة من الكمية المصدرة شهدت انخفاضا طفيفا ،حيث وصلت إلى ٣١ مليون برميل مقابل ٣٣ مليون برميل خلال نفس الفترة .ويعتبر النفط من أهم مصادر النقد الأجنبي لليمن ،فضلا أنه يعتبر قطاعاً اقتصادياً هاماً حيث يسهم بنحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

انخفاض الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بنسبة ٥,٨٪

■ ،،خاص/الثورة

سجلت الأصول الخارجية للجهاز المصرفي خلال شهر ابريل ٢٠١٢م انخفاضاً بنحو ٥١ مليار ريال وبنسبة ٥,٨٪ .

وأظهرت إحصائية حديثة صادرة عن البنك المركزي أن صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي انخفضت إلى تريليون و٣٦٦ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م مقابل تريليون و٤٥٠ مليار ريال في شهر مارس ٢٠١٢م .

وكان تقرير حكومي قد أشار إلى أن صافي الأصول الخارجية أثرت على العرض النقدي بدرجه متذبذبة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ حيث ارتفع الأثر التوسعي لمعدل نمو الأصول الخارجية من ٣,٥٪عام ٢٠٠٧م إلى ٧,١٪ عام ٢٠٠٨م ثم انخفض إلى سالب ٢,٧٪ نهاية ٢٠٠٩ ، ما عكس نقصا في صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي بالسالب بواقع ٤٩,٧ مليار ريال عام ٢٠٠٩م مقارنة بالعام السابق، نتيجة لانخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط من ٤٣٩٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨م إلى ١٩٥٨,٨ مليون دولار عام٢٠٠٩م . وفي جانب صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية كان هناك انخفاض في معدل النمو بالسالب ٢,١٪ عام ٢٠٠٧م ارتفع إلى١٠,٥٪ عام ٢٠٠٨ ثم ارتفع بشكل كبير نهاية عام ٢٠٠٩م محققا معدل نمو بلغ ٤٥,٢٪.

٢,٥ مليار ريال قيمة صادرات عدن خلال خمسة أشهر

■ ،، عدن / سبأ

بلغت قيمة الصادرات اليمنية الخارجية عبر ميناء ومطار عدن الدوليين خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الجاري مليارين و٥٥٧ مليون و٧٢١الف ريال.

وأوضح تقرير صادر عن الغرفة التجارية والصناعة بعدن تلقت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) نسخة منه أن تلك الصادرات شملت الأسماك والأحياء المائية والمجدة واللبن والعسل ونخالة القمح والعطور والألبان وثمرة شجرة دم الأخوين.

وبين التقرير أن تلك الصادرات توزعت على ١٨ دولة عربية وأجنبية تصدرتها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين واليابان وروسيا وتايلاند وايطاليا والأردن.

صندوق تمويل الصناعات الصغيرة يمول ٧٠ مشروعا بـ٥١ مليون ريال

■ ،،عدن/سبأ

موّل فرع صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن خلال الخمسة الأشهر الماضية من العام الجاري ٧٠ مشروعا صغيرا مدرا للدخل بتكلفة ٥١ مليوناً و١٥٠ ألف ريال .

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن المشاريع الممولة التي وفرت ٤٢٠ فرصة عمل توزعت في مجالات الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل في مجالات صيانة الكمبيوتر والانترنت والصناعات الغذائية اليمنية المحلية وغيرها من الأنشطة الحرفية.

وأشار إلى أن الصندوق رصد ٢٤ مليون ريال لفتح مشاريع جديدة لـ١٦٢ شابا في المجالات التقنية والفنية والتوسع في مجال الابتكارات الفنية الصغيرة التي تساعدهم في حياتهم.

رجال الأعمال اليمنيون يطالبون بتنفيذ منظومة إصلاحات وطنية شاملة لصنع مستقبل أفضل

■ ،، تقرير/أحمد الطيار

قال رجال الاعمال اليمنيون إن تحقيق الأهداف التنموية الشاملة لبلادنا في إطار الشراكة الإقليمية الفاعلة يتطلب من الحكومة القيام أولا بكل الإصلاحات الوطنية الشاملة والتي تمثل المدخل الحقيقي لمواجهة التحديات الاقتصادية وغيرها من التحديات الأخرى وهي كفيلة بتحقيق الاستخدام الكفؤ للموارد ومن ثم زيادة الإمكانيات لمكافحة الفقر والبطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي التنمية في اليمن، مشيرين إلى أن اليمن تواجه في الوقت الراهن الكثير من التحديات والمتمثلة بدرجة أساسية بتحديات نضوب النفط، والتحديات السكانية، وشحة الموارد المائية، إلى جانب ضعف البنية البشرية في ظل تزايد التحديات الأمنية والسياسية.

وحسب التقرير الاقتصادي الأول الصادر عن نادي رجال الأعمال اليمنيين فإن الواقع الحالي يظهر أن اليمن يعاني من أزمات متعددة ومركبة، وقد أثبتت الأحداث والوقائع في الفترة الماضية أن الأزمة اليمنية بمظاهرها المختلفة قد تجاوزت حدود وقدرات وإمكانيات اليمن، وأصبحت تتطلب ليس فقط حشد كل الطاقات والإمكانيات الوطنية، وإنما أصبحت تتطلب تدخل مساعدة الخارج أكثر من أي وقت مضى لمساعدة اليمنيين على إيجاد الحلول والمعالجات الشاملة للتغلب على مجمل التحديات التي تواجههم، من خلال تقديم الموارد المالية الكافية لتمكين اليمن من تحقيق الأهداف التنموية الشاملة وفي إطار شراكة إقليمية فاعلة مع دول مجلس التعاون الخليجي توفر الأمن والاستقرار للمنطقة ويحقق لليمن المكاسب الاقتصادية والسياسية المرجوة.

وأضاف التقرير الاقتصادي : إن مشكلة اليمن لا تكمن أساسا في نقص الموارد وإنما في طريقة إدارة الموارد كواحدة من التحديات التي يمكن التغلب عليها بتنفيذ منظومة الإصلاحات الوطنية الشاملة باعتبارها الأساس الذي يراهن عليه اليمنيون لصنع مستقبل افضل لليمنيين.

ومن ناحية أخرى فإن تنفيذ البيئة الاستثمارية المناسبة مرهون بتحسن مجمل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لما لتلك الأوضاع من تأثير قوي على مناخات الاستثمار والذي بدوره يشكل العامل الأساسي والشرط الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، إذ يجب على الدولة أن يكون من أولوياتها العمل على الحد من اتساع دائرة الفساد وانتشار الفقر والذي من شأنه تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

ولفت التقرير إلى أنه يجب على الدولة توفير الخدمات العامة والأساسية لجميع المواطنين، كما أن على الدول المجاورة وجميع الدول التي تهتم باليمن العمل بقوة وفعالية لدعم مسيرة التنمية وفق رؤية تعمل على توحيد الجهود الداخلية بجانب تقديم الدعم المادي الكافي لوضع اليمن في المسار الإيجابي بأبعاده الداخلية والخارجية، مؤكدا أن الشرط الأساسي لإنجاز كل ما تقدم هو توافر الرغبة المقترنة بالقدرة على تحقيق التغيير المنشود، وليس لنا من طريق آخر أن نسلكه، وإن لم نفعل تفرقت بنا السبل.

واعتبر التقرير أن تحديات نضوب النفط تمثل اكثر التحديات فأسعار النفط المرتفعة أسهمت في مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣١٪ من الناتج خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩م واكثر من ٩٢٪ من الصادرات، وشكلت الإيرادات النفطية اكثر من ٧٠٪ من الإيرادات العامة خلال الفترة نفسها، وهو ما جعل عجز الموازنة في الحدود الآمنة مع تحقيق فائض في بعض السنوات إلا أن الوضع بدأ يتبدل في العام ٢٠٠٩م، حيث وصل العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط إثر الأزمة المالية العالمية التي بدأت في الربع الأخير للعام ٢٠٠٨م ووصلت على إثرها أسعار النفط العالمية إلى اقل من ٤٠ دولارا للبرميل، إلى جانب أن الإنتاج النفطي لليمن بدأ يتناقص بصورة مستمرة خلال الأعوام الأخيرة واصبح حجم الإنتاج النفطي في حدود (٢٨٠ ألف برميل يوميا) في الوقت الحالي بعد أن وصل إلى ٤٣٠ الف برميل في عام ٢٠٠٤م بحسب وثائق مؤتمر الرياض في ٢٠١٠م، مبيناً أن الإجمالية المنتجة من النفط الخام انخفضت من ١,٤٧٥ مليون برميل عام ٢٠٠٤م إلى ١,٠٧٤ مليون برميل عام ٢٠٠٨م.

وتشير التوقعات إلى استمرار التراجع في إنتاج النفط الخام خلال الفترة القادمة مما سيتسبب في تراجع الإيرادات النفطية بسبب توقعات استمرار او تراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام من ٧١,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٨م إلى ٣٠ مليون برميل عام ٢٠١٥م، حيث يتوقع أن تكون اليمن مستورداً صافياً للنفط في ذلك التاريخ.

وتشير معظم التقارير الرسمية والدولية إلى أن المخزون النفطي المكتشف في اليمن سوف ينفذ بحلول العام ٢٠١٨م في ظل عدم حدوث أي اكتشافات نفطية مهمة في اليمن خلال هذه الفترة، ولذلك فإن الأوضاع الاقتصادية مهددة بمزيد من التدهور خاصة في حال بقاء المساعدات الخارجية عند مستوياتها الحالية دون مضاعفتها.

كما تشير التقارير المتحفظة إلى أن الاحتياطي المتبقي من النفط المكتشف في اليمن في حدود مليار متر مكعب، رغم أن بعض التقارير تشير إلى وجود كميات اكبر ربما تزيد عن ٤ مليارات متر مكعب، إلا أن البدء في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال منذ الربع الأخير للعام ٢٠٠٩م سوف يسهم في التخفيف من تراجع دور القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي وفي الإيرادات العامة ويقدر احتياطي اليمن من الغاز الطبيعي بنحو ١,٠١٥ تريليون قدم مكعب خصص منه ٩,١٥ تريليون قدم مكعب للتصدير لمدة عشرين عاما بعائد متوقع بتراوح بين ٧٠٠ مليون ومليار دولار سنويا خلال الفترة الكاملة، وإن كان العائد المتوقع خلال السنوات الأولى أقل من ٣٠٠ مليون دولار سنويا.

كما أن تراجع التدفقات الاستثمارية في اليمن يكشف عن ضعف الاقتصاد اليمني ومحدودية قاعدته الإنتاجية، وهو ما يجعل حالة النمو الاقتصادي في البلد في وضع متراجع ويجعل الأوضاع المالية في حالة مقلقة، إذ أن الاختلالات المالية التي تعاني منها الموازنة بسبب تراجع الإيرادات النفطية قد تصل إلى درجة يصبح معها الوضع كارثيا، وهو الأمر الذي يستدعي من الحكومة والدول المانحة وضع برنامج إنقاذ مالي خلال السنوات الخمس القادمة، إذ يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاث سنوات من الآن.

وقد أوضحت التقارير الحكومية المقدمة إلى المانحين في مؤتمر لندن ومؤتمر الرياض عام ٢٠١٠م، أن الموازنة بحاجة إلى دعم مباشر لا يقل عن ٢,٦ مليار دولار سنويا ابتداءً من عام ٢٠١٠م، كما أوضحت أن حجم الفجوة التمويلية للخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١ - ٢٠١٥م يصل إلى نحو ٣٩ مليار دولار، وتمثل نسبة تزيد عن ٧٥٪ من إجمالي التمويل المطلوب لجمل المشاريع المتضمنة في الخطة الخمسية الرابعة.

ولفت التقرير إلى خطورة التوسع في النفقات الجارية وتفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة من خلال استحواذ النفقات الجارية على اكثر من ٨٠٪ من إجمالي النفقات العامة خلال الثلاث السنوات الأخيرة، وذلك على حساب النفقات التنموية وتمثل المرتبات والأجور ودعم المشتقات النفطية وخدمة الدين العام نسبته ٧٥٪ في المتوسط من إجمالي النفقات الجارية للفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨م بحسب النشرة المالية الصادرة عن وزارة المالية، مما أدى إلى تفاقم العجز حتى تجاوزت الحدود الآمنة ويتوقع أن تصل عجز الموازنة إلى نسبة ١٢ - ١٥ ٪ خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣م، الأمر الذي يهدد باختلالات كبيرة في الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية ويهدد مستقبل البلد التنموي برمته، وهو ما يتطلب التسريع بإنجاز الإصلاحات المؤسسية الشاملة ومن ضمنها الإصلاحات المالية والاقتصادية لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة القادمة والاستعانة بالدعم الخارجي الكافي للمساعدة في الخروج من عنق الأزمة على المدى القصير وتحقيق الإنجاز الاقتصادي التنموي على المدى المتوسط والطويل.

المصنعون الحليون في قفص الاتهام

■ ،،مازال الجدل مستمراً حول المسئول عن ارتفاع أسعار السلع و المنتجات الغذائية المصنعة محليا الى مستويات قياسية وتفاوت أسعارها من محل إلى آخر مع أنها من النوع نفسه ليس هذا وحسب بل اختفاء بعض الأنواع، كما أن هناك تساؤلات كثيرة عند المستهلكين عن أسباب ارتفاع أسعار هذه المنتجات الغذائية المصنعة محليا بشكل شبه يومي، رغم استقرار اسعار مدخلات الانتاج المستوردة ولكن ينفي المصنعين اليمنيين مسئوليتهم عن ارتفاع منتجاتهم 'ويؤكدون أن ارتفاع سعر مادة الديزل وارتفاع تكلفة النقل الداخلي بين المحافظات هي اعباء اضافية تضاف لسعر السلعة بين السعر الاصلي لأي سلعة هو مستقر ولم يطرا عليها أي تغيير .

استطلاع/عبدالله الخولاني

يثير ارتفاع أسعار السلع الأساسية بصورة شبه يومية خاصة مع اقتراب شهر رمضان غضبا متصاعدا في أوساط المستهلكين كون موجة الغلاء الحاصلة في السوق المحلية أسبابها داخلية بامتياز.

ويؤكد المصنعون أن هناك عوامل متداخلة ساهمت في ارتفاع أسعار السلع المصنعة محليا خاصة ارتفاع سعرالوقود ويرى عاملون في القطاع الصناعي المحلي أنه بات من الضروري وضع سياسات جديدة تسهم في الحد من تأثير ارتفاع أسعار الوقود على الصناعات بشكل مطرد ،وذلك بعد أن دخل القطاع في مأزق يهدد تنافسيته وقدرته على الاستمرار .

وأشاروا إلى أن ارتفاع كلف الوقود المستخدم في الصناعات أثر على تنافسية المنتج المحلي داخليا وخارجيا خاصة في غياب مصادر جديدة للطاقة كبديل عن المشتقات النفطية الاعتيادية حتى يومنا هذا .

الميزة التنافسية

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور علي البرطي: إن ارتفاع أسعار الوقود المستخدم في الصناعات سيفقد الصناعات اليمنية ميزتها التنافسية ،وذلك كون المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية تتأثر بالمدخلات الإنتاجية ومنها الوقود .

وذكر أن ارتفاع أسعار الطاقة محليا وخاصة أسعار الديزل رفع من كلفة الطاقة التي تستحوذ على نصيب الأسد من مجمل كلف الإنتاج للصناعات المختلفة ،يؤثر بالسلب على قدرة الصناعات المحلية على المنافسة مع الشركات في دول أخرى تتمتع بتكاليف طاقة منخفضة بالمقارنة مع الصناعات المحلية ولديها أيضا بدائل عديدة للطاقة .

مؤكدا أن القاعدة الإنتاجية تربط ارتفاع أسعار المنتج بارتفاع مدخلات الإنتاج والسعر النهائي يؤثر في المحصلة على التنافسية كون المستهلك يتحول عادة إلى السلع الأقل سعرا بما يضع الصناعات المحلية في منافسة حادة وأحيانا غير عادلة مع السلع المستوردة التي قد تتوفر بأسعار أقل من المحلية لتوفر كلف إنتاج أقل خاصة فيما يتعلق بكلف الطاقة المستخدمة في الإنتاج لتوفر بدائل عديدة للطاقة والتي تشكل نسبة كبيرة من إجمالي الكلف كاملة .

وأوضح مسئول الإنتاج الغذائي في إحدى الشركات الوطنية محمد الحبيشي أنه فيما يخص الصناعات الغذائية المحلية فإن تأثير أسعار زيت الوقود الثقيل ينعكس على الكلف الإنتاجية مقارنة بصناعات أخرى لا تعتمد اعتمادا كليا على الوقود الثقيل.

تجاوز

ويرى الاقتصادي عبدالملك الخطيب أنه في كثير من الأحيان تتجاوز نسبة رفع أسعار السلع المختلفة التي يقوم بها المصنعون المحليون النسب الحقيقية لنسب ارتفاع أسعار الوقود، مشددا على ضرورة عدم استغلال أسعار الوقود المستخدم في الصناعات من المصنعين مبررا لرفع أسعار المنتجات المختلفة بمستويات عالية تفوق نسب ارتفاع الوقود. وأوضح أن تنافسية السلع تحددها مجموعة من العوامل منها كلف الإنتاج والتي تندرج تحت قاعدة ثابتة وهي كلما ارتفعت كلف الإنتاج ارتفعت أسعار المنتج النهائي فيكون التنافس السعري أحد المفاصل الأساسية في تحديد الطلب .

احتكار

وقال الخطيب: إن القضية لا تتعلق بارتفاع أسعار الوقود أو ترتبط بسعر الصرف بقدر ما ترتبط بحجم المنافسة في السوق وعدد وحجم المصنعين الذين يتحكمون في سعر السلع بشكل أكبر من تحكم سعر الصرف، مشيرًا إلى أن هؤلاء المصنعين سيقومون تلقائيا برفع الأسعار بدعوى ارتفاع سعر الدولار قبل أن تظهر أي آثار لهذا الارتفاع.

اتهام

«جمعية حماية المستهلك» وجهت أصابع الاتهام في مسألة عدم ثبات أسعار المنتجات ، برغم انخفاض سعر الدولار إلى المصنعين المحليين ، مشيرة إلى أن هناك حركة نشطة للمضاربات في أسواق السلع من قبل المصنعين ، ليس بسبب تراجع الإنتاج العالمي من الغذاء، ولكن رغبة في تكوين الثروات واستغلال المستهلك.

مؤكدة أنها رصدت ارتفاعاً في أسعار منتجات الألبان والزيوت و الحبوب ، وهذا مرجعه إلى أن المصنعين اعتادوا رفع أسعار الغذاء إلى مستويات عالية، ولن يقبلوا بخفض الأسعار، والمدهش أن هناك فائضاً في المعروض من المواد الغذائية المنتجة على مستوى العالم، وهو ما لا يبرر ارتفاع الأسعار»